Resident Representative Speech

Launch of the Justice Forum

*February 29, 2024*

**معالي وزير العدل،**

**سعادة رئيس لجنة الإدارة والعدل في البرلمان اللبناني،**

**أصحاب السعادة، رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس شورى الدولة،**

**سعادة سفيرة الاتحاد الأوروبي،**

**الضيوف الكرام،**

إنه لشرف كبير أن أقف أمامكم اليوم في مثل هذا المكان المرموق وفي هذه المناسبة الهامة.

إن الشعب اللبناني يواجه تحديات غير مسبوقة وهو يحتاج - أكثر من أي وقت مضى - إلى مؤسساته القضائية.

والمؤسسات القضائية الفعالة والمتاحة ضرورية لحماية حقوق النساء والرجال والأطفال في هذا البلد، وإعادة بناء الثقة في الدولة، وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى لبنان.

ولهذا السبب يقع دعم قطاع العدالة في صميم جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية في لبنان، وبشكلٍ أخصّ في وقت تواجه فيه المؤسسات القضائية نفسها تحديات غير مسبوقة.

وبدعم من شركاء مثل الاتحاد الأوروبي والحكومة الكندية، قمنا بمضاعفة جهودنا في السنوات الأخيرة لتعزيز تقديم خدمات العدالة، بما في ذلك مبادرات مثل تركيب الألواح الشمسية في قصر العدل - مقرّ محكمة التمييز حيث نحن مجتمعون هنا اليوم.

ونلتزم بدعم جميع أصحاب المصلحة اللبنانيين الذين يسعون إلى تحسين أداء وعمل نظامهم القضائي.

وقد رحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته مشاركاً في قيادة مجموعة عمل قطاع العدالة التابعة لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، بطلب السلطات لدعم هذا المنتدى الشامل بقيادة وطنية؛ وهو منتدى يهدف إلى وضع رؤية موحّدة وشاملة لتحسين مؤسسات العدالة.

وإننا نشيد بالسلطات القضائية على قيادتها وتصميمها على إطلاق مثل هذه المبادرة التاريخية في وقت حرج بالنسبة للبلاد.

**أصحاب السعادة، الضيوف الكرام،**

وفي الأسابيع والأشهر المقبلة، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودولة سويسرا، بتقديم الدعم اللوجستي والتقني للعملية التي ستؤدي إلى وضع خارطة الطريق الشاملة لإصلاح قطاع العدالة.

وستتم دعوة أصحاب المصلحة المعنيين في القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك ممثلو السّلطات القضائية، والتشريعيّة، والتنفيذيّة، ونقابتي المحامين، ومنظمات المجتمع المدنيّ، والأوساط الأكاديمية وغيرها - للاجتماع ضمن مجموعات عمل مواضيعية لرسم مسار نظام العدالة الذي نريده جميعاً والذي يحتاجه الشعب اللبناني.

إن الشمولية هي ما يجعل هذا المنتدى فريدًا للغاية وهي أحد شروط نجاحه، إضافةً إلى تعاون الجهات الرئيسة ضمن قطاع العدالة، والمؤلفة من ممثلين عن السلطات الثلاث في لبنان، وتعاون هذه الأخيرة مع الجهات الفاعلة الأساسية في نظام العدالة، بما في ذلك نقابتي المحامين، حيث يساهم كل منها بوجهة نظره المتخصصة ورؤيته وتطلعاته للقطاع.

إن مؤسسات العدالة القوية هي رمزٌ للأمل والإنصاف.

وإن وجود مثل هذا الحضور المهيب والمتنوّع اليوم يبعث برسالة قوية بالالتزام الجماعي بهذا الرمز والتمسّك بسيادة القانون في لبنان.

ويمثّل إطلاق منتدى العدالة اليوم بداية رحلة نحو الإصلاح القضائي الذي سنواصل دعمه، ونعوّل عليكم جميعاً في قيادته واستدامته.

وشكراً